قراءة في كتاب: التداولية أصولها واتجاهاتها

للدكتور جواد ختام

رشيد العمارتي
المغرب

السياقية... دوال متواترة في اللغة العربية في مقابل كلمة pragmaticus اليونانية المشتقة من Pragma وتعني الحركة أو الفعل Action بيد أن مصطلح التداولية يظل الأكثر استعمالا وشيوعا بين الباحثين

شارل موريس إلى أن إلى أن دراسة السيميوزيس أو سيرورة التدليل Semiosis لها ثلاثة مستويات هي التركيب والدلالة والتداولية. وأوضح أن هذه الأخيرة تبحث في العلاقة بين العلامات ومؤوليها

وقد تضافرت جهود المنظرين لرفع الالتباس عن التداولية. فذكرت آن ربول وجاك موشلار" أنها يمكن أن تُعرف بصفة عامة على أنها دراسة استعمال اللغة، في مقابل دراسة النسق اللغوي الذي يدخل بصيغة صريحة اختصاصات اللسانيات وعندما نتحدث عن استعمال اللغة، فإن هذا الاستعمال ليس محايدا فالإشاريات على سبيل الذكر لا يمكن أن تؤول إلا داخل سياقها التلفظي، كما أن الكلمات تدل في مناسبات كثيرة على معان تفوق ما ننوي التعبير عنه " وقد أوضحت آن ربول وجاك موشلر العلاقة بين دراسة النسق ودراسة استعمال النسق من خلال الخطاطة التالية:

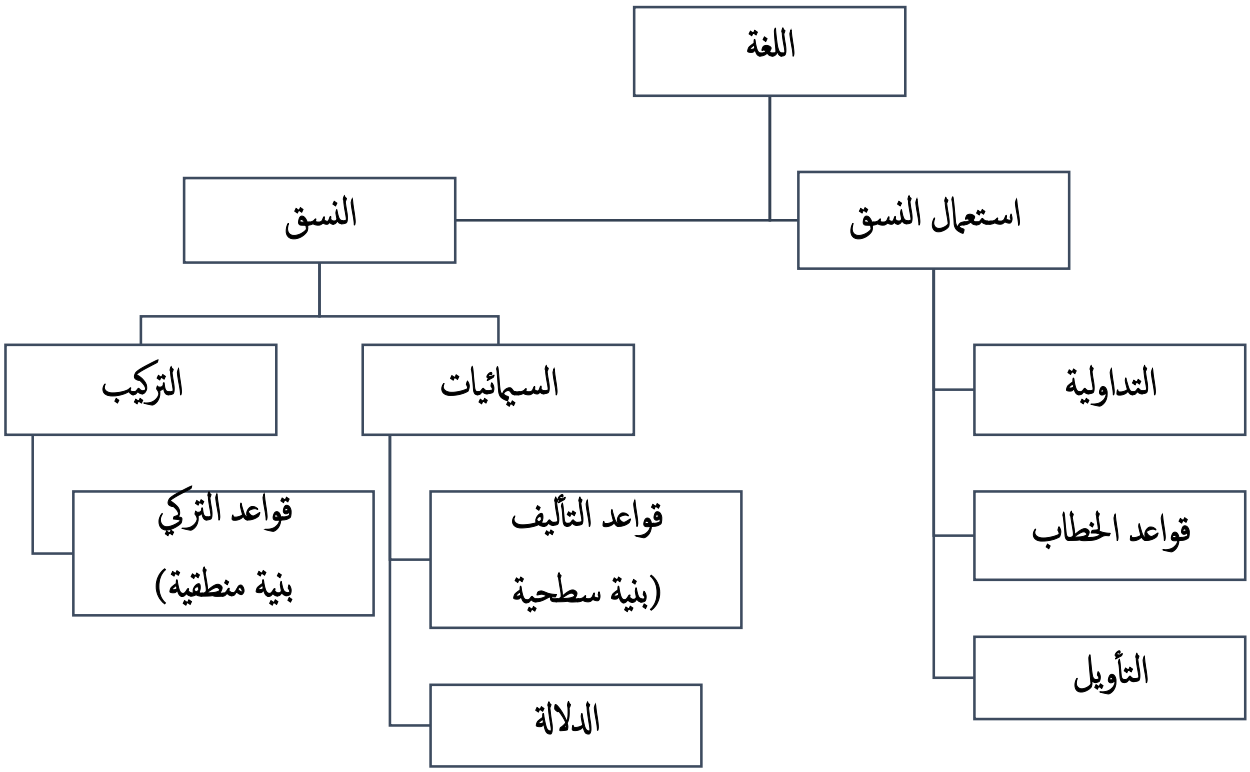

والتداولية تعني أيضا "دراسة استعمال اللغة في الخطاب، ودراسة الإشارات النوعية التي تثبت وظيفتها الخاطبية في اللغة ". ولا تختلف هذه الأقوال عما ذكره فان دايك حين أوضح أن "البناء النظري للعبارات على المستويين الصوري والدلالي ينبغي أن يكمل ويتمم بالمستوى الثالث، أعني بمستوى فعل الكلام وذلك أن كل عبارة متلفظ بها ينبغي ألا توصف فقط من وجهة تركيبها الداخلي والمعنى المحدد لها بل ينبغي أن ينظر

إليها كذلك من جهة الفعل التام الإنجاز المؤدي إلى إنتاج تلك العبارة. ووصف هذا المستوى هو الذي يهيئ شروطا حاسمة لغاية إنشاء وتركيب جزء من ضروب التواضع والاتفاق مما يجعل العبارات مقبولة أعني أن يصير تركيبها مناسبا لمقتضى الحال بالنظر إلى السياق التواصلي "

وقد عدد جورج يول جملة من التعريفات للتداولية، حاول من خلالها حدودها وامتدادها. إذ ذكر أن "التداولية تُعنى بدراسة المعنى كما يعبر المتكلم (أو الكاتب ويؤوله المستمع (أو القارئ، وبالتبعية فإنها تهتم أكثر بتحليل ما يرميه إليه المتخاطبون من ملفوظاتهم أكثر مما تُعنى بما يُحتمل أن تعبر عنه الكلمات أو الجمل نفسها. وعليه فإن التداولية دراسة لمقاصد المتكلم.

ويقتضي هذا الصنف من الدراسة بالضرورة تأويل ما يقصده المتكلمون ضمن سياق محدد، والتأثير الذي يمارسه هذا السياق على ما يُقال. لذلك تأخذ فهي بعين الاعتبار كيف ينظم المتكلمون، خطابهم، وما يرمون إليه، وانسجام ذلك مع ما يتحدثون عنه ومكانه وزمانه وفي أي ظروف. ومن ثم فإن التداولية هي دراسة المقاصد السياقية.

كما تقتضي هذه المقاربة أيضا التعمق في الكيفية التي بمقدور المستمعين أن ينجزوا بها الاستدلالات حول ما قيل من أجل الوصول لتأويل مقاصد المتكلم. لهذا يمكننا القول إن التداولية هي البحث عن المقاصد الخفية. وعليه دراسة ما يعبر عنه أكثر مما ترتبط بما يقال.

هي والسؤال الذي يفرض نفسه هو كيف نحدد ما ينبغي التصريح به وما ينبغي إضماره؟ الجواب عن هذا السؤال يرتبط بمفهوم المسافة، والقرب، هل هي فيزيائية أم، اجتماعية أم مفهومية، أم اتفاقية. وعلى افتراض مدى قرب المستمع، يحدد المتكلم ما يجب قوله ومن ثم فإن التداولية هي دراسة دلالة التعاليق الوجوديين المتكلم والمستمع".

" التداولية هي مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية (...)، الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحدثية والبشرية الموسوعة الكونية (Encyclopaedia Universalis)

وقد رصد للتداولية تعريف آخر، وهو أنها تمثل دراسة تهتم باللغة في الخطاب، وتنظر في الوسيمات الخاصة به قصد تأكيد طابعه التخاطبي وهو تعريف أتى به أ. م. ديلر (A.M Diller) وفريكناتي (F. Récanati) كما تُحدُّ التداولية بكونها "دراسة للغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية، في نفس الوقت انظر ف. جاك (F. Jacques)

وتُحد أيضا، كالتالي: " هي الدراسة أو التخصص الذي يندرج ضمن اللسانيات ويهتم أكثر باستعمال اللغة في التواصل " ل. سفر (L. Sfez).

والخيط الناظم بين هذه التعريفات هو اتفاقها على أن التداولية تركز على كل ما له علاقة باستعمال النسق في مقابل اللسانيات البنيوية . على اختلافها والمنشغلة أساسا بدراسة النسق اللغوي لذاته ومن أجل ذاته. ومن تبعات المنزع الذي تبنته التداولية اهتمامها بدراسة التواصل البشري.

وتنص التعريفات أيضا على أن التداولية تتوخى تعميق الفهم ببعض الظواهر الخطابية المتولدة عن التواصل من قبيل الحجاج والاستلزام الحواري والاقتضاء، وهي ظواهر تفرض نفسها وتطفو على السطح أثناء التخاطب البشري.

علاوة على ذلك يُلاحظ أن التعريفات السالفة تسلم بأن التداولية تهتم بسياق إنتاج الخطاب على اعتبار أن استعمال النسق يفرض النظر في الظروف المصاحبة له من قبيل مقاصد المتخاطبين، ومسافة القرب والبعد الفاصلة بينهما، سواء أكانت فيزيائية أم اجتماعية ونفسية...

وبالتالي "لم تعد علماً لغوياً محضاً بالمعنى التقليدي، علماً يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية، ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج من ثمّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة "التواصل اللغوي وتفسيره "

وبقدر ما أفادت التداولية من هذا الانفتاح المعرفي والمرونة النظرية والمنهجية، بقدر ما أثارت الأسئلة حول وضعها الاعتباري، مما دفع بلانشيه للتحفظ على وجود تداولية بصيغة المفرد مفضلا اعتبارها تداوليات بصيغة الجمع، رغم الدلالة القدحية لهذا التعدد. وقد أكد فان دايك هذه الحقيقة، حين اعترف قائلا: "وبينما كانت أغراض التراكيب النحوية والسيمانطيقية ومكانتهما من علم النحو أغراضا واضحة شيئا ما، فإن مهام التداولية وإسهامها في النظرية اللسانية لا تزال محل خلاف على الإطلاق ".

وإذا كان هذا الاعتراف يشخص واقع التداولية، فإننا في الآن نفسه لا نعدم انشغال أعلامها ببعض المباحث المهمة من قبيل:

- الإشاريات وما يتصل بها من ضمائر وظروف الزمان والمكان.
- أفعال الكلام.
- الاقتضاء والاستلزام الحواري.
- الملاءمة.
- الحجاج.

وقد أوجزت آن ربول تاريخ التداولية في ثلاث محطات. فبدايات التداولية تعود إلى 1938 حين شارل موريس عن السيمزويس في أبعادها الثلاثة البعد التركيبي والبعد السيميائي الدلالي وأخيرا البعد التداولي.

إلا أن التداولية في هذه الحقبة ظلت حبيسة الإشاريات، أي لائحة محدودة من المصطلحات كالضمائر وظروف الزمان والمكان. وقد استقر في ذهن موريس "أن التداولية تقتصر على دراسة ضمائر التكلم والخطاب وظرفي المكان والزمان (الآن) (هنا) والتعابير التي تستقي دلالاتها من معطيات تكون جزئيا خارج اللغة نفسها، أي من المقام الذي يجري فيه التواصل. كما أن تعريف موريس للتداولية ظل واسعا وفضفاضاً يتعدى حدود ما هو لساني إليما هو سيميائي، بل ويتعدى المجال الإنساني إلى الحيواني والآلي.

أما مرحلة الخمسينات فكانت حاسمة في صياغة معالم التداولية، خاصة سلسلة من المحاضرات التي ألقاها أوستن سنة 1955 بجامعة هارفرد حول فلسفة وليام جيمس، حيث بلور في هذه المرحلة مبحثاً محورياً تناقلته الدراسات التداولية اللاحقة، خاصة سورل، مداره حول أفعال الكلام، أبان أوستن من خلاله أن عددا هائلا من الجمل الخبرية التي نستعمل لا تتغيا وصف العالم وإنما تغييره أي أنها جمل عملية. مثال ذلك عندما يتلفظ الحاجب في المحكمة بجملة " فُتحت الجلسة، فإن هذا القول يترتب عنه، فتْحُ الجلسة فعليا، ولا تختلف هذه الجملة عن وهبتك مالي" أو "زوجتك ابنتي. علاوة على محاضرات أوستن كانت جهود بول غرايس هي الأخرى مؤثرة وحاسمة، حيث بلور مقاله Logic and conversation ما يعرف بنظرية المحادثة، أوضح من خلالها أن تأويل ملفوظ ما يعتمد على عاملين: معنى الجملة المتلفظ بها من جهة وسياق التلفظ (سواء أكان لسانيا أو خارج لساني extralinguistique) من جهة أخرى. وإلى هذين العامين أضاف غرايس ما سماه مبدأ التعاون.

وإذا كانت التداولية في البداية مجرد مشروع ثم اكتسبت في مرحلة ثانية بعض الأهمية أبحاث أوستن وغرايس وغدت اتجاها قائم الذات، فإن مع المرحلة المهمة في تاريخ التداولية تزامنت مع انفتاحها على العلوم المعرفية، والأبحاث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي؛ وهي أبحاث غيرت الوجه

العام للتداولية وأعلنت ميلاد ما يُعرف بالتداولية المعرفية Pragmatique cogn- نظرية الملاءمة Théorie de Pertinence لسبيربر وولسن (1986-1989). أما ديكرو فأضفى على التداولية بعدا دلاليا، حينما حاول التأسيس لتداولية مندمجة في الدلالة ضمن ما يعرف بنظرية الحجاج في اللغة. إلا أن الصعوبات التي واجهتها نظريته دفعته إلى تبني أطروحة الباحثة ماريون كاريل المعروفة بنظرية المجموعات الدلالية وهي نظرية تنفتح على النظرية العامة لتعدد الأصوات.

من هذا المنطلق لم يعد مرجع التداولية فيما تعتقد أن ربول، لائحة محدودة من المفاهيم وإنما تعدت مجال الكلمة إلى الجملة، أو بالأحرى الملفوظ. كما تخطت مرحلة المشروع لتتحول إلى اتجاه له انشغالاته الخاصة. بيد أن ذلك لم يحل دون الاستمرار في تحاشي التداولية، بالنظر لما تطرحه من غموض والتباس متصلين بحدودها ومفاهيمها، وصلاتها بحقول معرفية أخرى.

وانما هناك حاجة ماسة للاهتمام بقضايا أخرى لها صلة باستعمال النسق. في هذا الإطار اقترح كاتز وفودر (1963) وكاتز وبوسطال (1964) . ضمن ما يُعرف بالدلالة التأويلية . نموذجا لسانيا توليديا يعطي للدلالة دورا نسقيا في تحليل اللغة والتنصيص على دور الدلالة في تحليل. التراكيب اللغوية اعتراف صريح بعجز الأنحاء ذات المنزع التركيبي عن توليد الجمل، وفقط الجمل النحوية ذات المقبولية المثالية ومن ثم الحاجة إلى إضافة مستويات أخرى للتحليل كالمستوى الدلالي والمستوى التداولي.

كما تعززت مكانة التداولية بعدما انتهى مسعى التوليدية إلى أفق مسدود. فالناظر في برامج النحو التوليدي التحويلي المختلفة . بدءاً من كتاب البنى التركيبية (1957)، مرورا بالنظرية المعيار (1965)، وبالنظرية المعيار الموسعة، ثم نظرية الربط العاملي، وصولا إلى البرنامج الأدنى – يلاحظ أن سقف التوقعات التي عُلقت على النحو التوليدي التحويلي في إيجاد آلة قادرة على توليد عدد غير متناه من الجمل اعتمادا على عدد متناه من القواعد كان عالياً. وبالفعل، أحدث شومسكي ثورة في دراسة التركيب، ومارس تأثيرا ثوريا في مجالين آخرين هما الفلسفة وعلم النفس، لكن ذلك لا يخفي المأزق الذي آل إليه النحو التوليدي. إذ تبين أن المعرفة التي يمتلكها شخص ما عن معنى الجمل تستند في جزء كبير منها إلى معرفته بالطريقة التي تستعمل بها هذه الجمل لإطلاق الأحكام، وطرح الأسئلة، وإلقاء الأوامر، وإجراء التحقيقات ونثر الوعود، والتنبيه. . وكذلك إلى معرفته بالطريقة التي يفهم بها الآخرين، حينما يستعملون الجمل لغايات مماثلة. وبالتالي فإن الملكة التي يحتاجها متكلم اللغة ليست تركيبية نحوية فقط، بل إنها ملكة موسوعية مركبة، تتشكل من مختلف المعارف اللغوية والثقافية...

من حسنات توجيه دفة الاشتغال صوب تفتيت القضايا اللغوية إيلاء أهمية كبرى لكل ما يطرأ أثناء التفاعل الكلامي. في هذا الصدد أوضح التداوليون على اختلاف انشغالاتهم ومجالات بحثهم. أن التواصل الإنساني ظاهرة معقدة تحيط بها ملابسات كثيرة ذات صلة بأمزجة المتخاطبين وخلفياتهم ومقاصدهم ومضمراتهم وقدراتهم على الحجاج والاستدلال. لذلك كرسوا جهدا ليس بالهين لمقاربة هذه الملابسات من خلال تعميق الفهم بالسياق الكلامي، ودراسة الاستدلالات التي يقدم عليها المتخاطبون أثناء تفاعلهم، وتحليل البنيات الحجاجية اللغوية المنبثة في الخطابات.

1-2السيميائيات والتداولية

وقد لقد بشر دي سوسير بعلم أطلق عليه السيميولوجيا قائلا: "ونستطيع إذن أن نتصور علما يدرس حياة الرموز والدلالات المتداولة في الوسط المجتمعي وهذا العلم يشكل جزءا من علم النفس المجتمعي (.. .) ومادام هذا العلم لم يوجد بعد فلا نستطيع أن نتنبأ بمصيره، غير أننا نصرح بأن له الحق في الوجود تحدد موضوعه بصفة قبيلة. وليس علم اللسان إلا جزءاً من هذا العلم[1]. ولئن كان العالم السوسيري دي سوسير قد أقر بأحقية هذا العلم العام " في الوجود، وجعله سبيلا لدراسة العلامة اللسانية على أساس أن اللسان واقعة اجتماعية توجد بمعزل عن الفرد، فإن بورس جعل السيميائيات علما شاملا موضوعه التجربة الإنسانية بصرف النظر عن كونها لسانية أم حركية أم أن أدرس أي شيء، سواء

والناظر في المشروع الفكري والفلسفي الذي انخرط فيه بورس يلاحظ أن السميائيات أضحت بالنسبة له علما ضاربا بجذوره في طبيعة الإدراك الإنساني. وهو إدراك يتحدد من خلال مقولات فانيروسكوبية – catégories phanéroscopie، تمثلها ثلاثة مستويات أساسية تحدد كيفية إدراك الذات لنفسها وللعالم وللوجود. فإدراك الذات للعالم الخارجي يبدأ في عالم احتمالي مفصول عن أي سياق زماني ومكاني مجرد عن القصدية المحسوسة يطلق عليه بورس المقولة الأولى التي تتألف من كل الأحاسيس والمشاعر والنوعيات بعيدا عن تحققها. ثم ينتقل إدراك الذات للعالم الخارجي إلى مستوى ثان تبرز فيه الأشياء على هيئة متجسدة، أي أنها تدخل مرحلة التحقق الفعلي والوجود المادي في عالم الموجودات والتعيين مجسدا في الهنا والآن وهذه هي المقولة الثانية. غير أنه تعيين هش وعرضي، لا يستقر على حال، لذلك لا بد من تصور مقولة ثالثة تبرز الرابط بين المقولة الأولى والثانية وتمنحه بعدا، قانونيا إنها مقولة الرمزي ومقولة المفاهيم والوجود الاستقبالي. والإمساك بالبعد الرمزي للتجربة الإنسانية هو الكفيل بإنتاج المعرفة وتداولها واستهلاكها وإعادة إنتاجها.

هذا التصور الثلاثي Tracheotomy للوجود والإدراك الإنساني انعكس على تمثل بورس للعلامة التي اتخذت عنده طابعا ثلاثيا يتألف من ممثل يحيل على موضوع عبر مؤول؛ وهذه العناصر الثلاثة هي ما يُطلق عليه بورس السيميوزس semiosis أو سيرورة التدليل، أي النشاط الترميزي الذي يقود إلى إنتاج الدلالة وتداولها والمراد بالممثل "représentamen شيء ما يمثل شيئا ما بالنسبة لشخص ما بمظهر ما أو إمكانية ما ". ويعني ذلك أن الممثل يظهر بوصفه أداة أولى للتمثيل ننتقل من خلاله إلى شيء آخر، سواء أكان هذا الشيء لغة أم لونا أم حركة. ... خلافا للتصور السوسيري للعلامة ذي الطابع اللساني الصرف. أما الموضوع objet فالمقصود به ما يحيل عليه الممثل، ويميز فيه بورس بين نوعين: موضوع مباشر وهو المعرفة المباشرة المرتبطة بالعلامة والمعطى الأولي البارز فيها، وموضوع غير مباشر وهو حصيلة لسيرورة سيميائية يُطلق عليها بورس "التجربة الضمنية" ويتسم هذا الموضوع بالديناميكية، فهو متجدد، ويتعلق بما ينضاف إلى العلامة من إيحاءات ودلالات ناتجة عن التجارب الضمنية التي تتّسم بالتجدد والتغير والاختلاف، تبعاً لما تحمله الذات المدركة أو الذوات تجاه الموضوع، في حين أن المؤول interprétant هو عنصر التوسط الإلزامي الذي يمنح العلامة وجودها وصحتها، إنه القانون الذي ينظم إحالة الممثل على الموضوع، وهو تكثيف للممارسات الإنسانية في أشكال إنسانية يتم تحيينها من خلال فعل العلامة، لذلك فهو مختلف عن الذي يقوم بالتأويل.

وقد أوضح جيرار دولودال العلاقة بين هذه المكونات من خلال الشكل التالي:

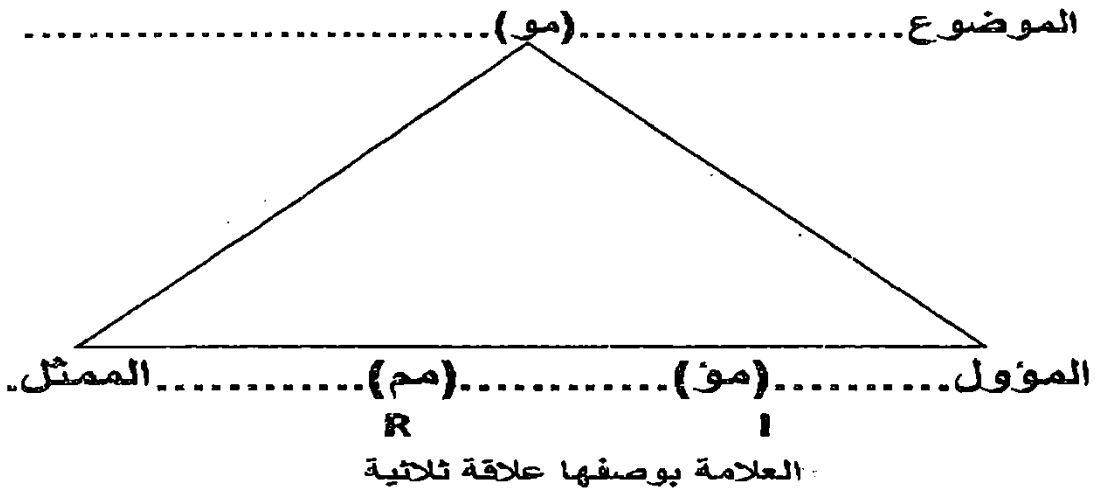

العلامة بوصفها علاقة ثلاثية

ولتبسيط دلالات المفاهيم السابقة يمكننا الوقوف عند كلمة حمامة التي تتألف من:

1) ممثل وهو عبارة عن متوالية صوتية مكونة من الصوامت التالية ح/ م/ا/ م/ة نستعين بها من أجل استحضار صورة ذهنية غير ماثلة.

2) موضوع للتمثيل، بصرف النظر عن كونه واقعيا (حمامة) أم متخيلا أو قابلا للتخيل (الغيلان).

3) العالم الذهني الذي يربط رمزيا بين الموضوع وأداة التمثيل، ويسوع العلاقة بينهما. وهو تسويغ ذو طابع اصطلاحي مبني على التواضع والاتفاق.

اعتمادا على ما سبق يتضح أن البحث في العلامة اتخذ عند بورس منحى أنطولوجيا وجوديا مداره حول ماهية العلامة ووجودها وعلاقتها بالموجودات الأخرى، مستفيدا من الإرث الكانطي والفلسفة الظاهراتية، وهو ما عبر عنه جيرار دولو دال قائلا: إن ظاهرية بورس لها كأصل ظاهرية كانط وليس كظاهرية هوسرل ولكي يعطيها بورس تمييزا عن ظاهرية كانط (وهيجل) فقد أعطاها اسم الفانيروسكوب، وفهمها وعرفها في حدود واقعيته دون استتباع سيكولوجي. غير أن هذا القول لا يعبر عن مشروع بورس في شموليته، على اعتبار أن البعد الأنطولوجي لا يمكن فصله عن بعد آخر ذي طبيعة تداولية يهتم بفاعلية العلامة ووظيفتها في الحياة البشرية. ويظهر هذا المنحى التداولي جليا عندما نتأمل سيرورة التدليل.

فالعلامة كيفما كان نوعها لا معنى لها في ذاتها، بل إن معناها يتحدد من خلال استعمالها ضمن سياق معين. فعندما نتحدث عن الميزان باعتباره رمزا محيلا على العدالة، فإن هذه الإحالة تظل مشروطة بالمواضعات الاجتماعية والأنساق الثقافية المهيمنة. بيد أن ذلك لا يرادف وجود قانون ثابت يجعل الميزان يشير في كل مكان وزمان إلى العدالة، لأن هذه الرابطة من الممكن أن تنحل في ظل مواضعات اجتماعية أخرى. ولتوضيح ذلك يكفي أن ننظر في رمزية الألوان كيف تختلف من مجتمع لآخر. ففي بعض الثقافات يعبر الناس عن حزنهم بارتداء اللون الأسود، بينما يرتدي آخرون الأبيض في ثقافات مختلفة. لذلك يؤكد دولودال أن فلسفة بورس تختلف عن الثنوية والواحدية على أساس أن الفكر ليس ملكة عارفة خارج الشيء المراد معرفته بل سيرورة في الأشياء، واستمرار مبدع معها من هنا الطابع الجدلي والسياقي لهذه الفلسفة. كما تتخذ السيرورة الدلالية بعدا تداوليا من خلال ربط التأويل بسياق الكلام. فعندما يتلفظ شخص ما بجملة من قبيل: "الجو غائم" فإن دلالات هذه الجملة تختلف باختلاف المؤولين فهي تعني بالنسبة للمؤول المباشر المعنى المصرح به وتكون غاية المتكلم في هذه الحالة إفادة المخاطب حكما تتضمنه الجملة مما يجعلها ذات طابع إخباري. أما بالنسبة للموؤل الدينامي فيستأثر باهتمامه لفظ غائم ويتساءل في نفسه ما الذي جعل المتكلم يتلفظ بهذه الجملة؟ أيتوخى الإخبار أم أن له مقاصد أخرى؟ ربما يتوخى المتكلم الدعوة إلى المكوث في المنزل أو ربما الدعوة إلى حمل المظلة بينما يشغل المؤول النهائي معارفه وخبراته المتعددة، ويسعى للربط بين الملفوظ وسياق التلفظ من أجل تحديد مقصد المتكلم، وبالتالي الخروج من دائرة التعميم إلى دائرة التحديد، حتى لا ينتهي التأويل إلى متاهة تأويلية.

أما التجلي الآخر للمنحى التداولي في سيميائيات بورس فنستشفه من خلال الإشارة إلى أن كل موضوع أو مفهوم لا دلالة له إلا في إطار ما يترتب عنها من أثار أو أفعال في هذا الصدد نشير إلى أن بورسكتب مقالتين مهمتين هما " تثبيت الاعتقاد 1877، ومنطق العلم: كيف نجعل أفكارنا واضحة " 1878، أكد من خلالهما أن غاية الفكر هي إبداع عادات فعلية، وهذه العادات مقرونة بسؤالين هما متى يتم الفعل؟ وكيف يتم الفعل؟ بالنسبة للسؤال الأول يكون الفعل مقرونا بالإدراك الإنساني، وفي الحالة الثانية يؤدي الفعل إلى نتيجة ملموسة وهو ما سنحاول توضيحه في قادم الفقرات.

إذا ترتبت عنه نتائج عملية على هذا الأساس يتحدد موضوع التداولية بالنسبة لبورس في معرفة ما ينبغي فعله، وكيف ننجز الفعل« what to do and how to do it » أن تسمح بإمكان قيام فعل معين في المستقبل، وتكوين استعداد للتصرف على هذا النحو نفسه في جميع الظروف المماثلة.

من هذا المنظور يتضح جليا أن الذرائعية في تناولها لقضايا الفكر تتقاطع مع انشغالات التداولية. فالأفكار لا معنى لها إلا ضمن تجربة واقعية. وبالمثل فإن الكلام لا معنى له إلا ضمن سياق كلامي محدد، مشروط بجملة من الظروف.

ولئن ظل الاعتقاد راسخا بأن وظيفة اللغة هي التواصل والإخبار والتعبير عما يجول في خاطرنا فإن هذه الحقيقة سرعان ما انكشف زيفها لما اتضح أننا نوظف اللغة من أجل التأثير في الآخرين، وعليه فإن عددا هائلا من الجمل المتداولة في أحاديثنا اليومية لا نتوخى منها وصف الواقع بل تغييره. مما يضفي على اللغة بعدا عمليا، صرفا وهو ما جسده أوستين بكتابه ذي العنوان الدال how to do things with words. / Qaund dire c'est faire » وللنظر في جملة من صنف "الجو حار" فهي تحيل في معناها القضوي إلى وصف واقعة وبالتالي فإن المتكلم ظاهريا يخبر عن الجو بكونه حارا. لكن هذه الجملة في سياقات محددة قد تتضمن دعوة مبطنة لفتح النافذة، أو اشعال المكيف كذلك الحال عندما نسمع في المحكمة جملة من جنس المحكمة جملة من جنس "فتحت الجلسة" فهو قول يترتب عنه فعل مادامت الجلسة تفتح مباشرة بعد النطق بتلك الجملة. وهذا الطابع العملي للعبارات اللغوية هو ما جاءت الفلسفة الذرائعية لتوضيحه على اعتبار أن الوقائع تقاس بفائدتها العملية.

إلى جانب ما ألمعنا إليه يمكن أن نتبين – بوضوح – الطابع التجريبي العملي الذي وسم الفلسفة الذرائعية في تعاملها مع القضايا والموضوعات. فلا حديث عن الجوهر والعقل كما فعلت الفلسفة المثالية وإنما عن المنفعة والعمل على

النهج نفسه انصرفت التداولية إلى تحليل العبارات اللغوية، ومعرفة متضمنات القول، والاقتضاء. .. من خلال وقائع لغوية ملموسة، نعاينها بشكل مستمر في خطاباتنا اليومية ومن ثم تجاوزت التداولية السمة التجريدية التي انطبعت بها الجمل في النحو التوليدي التحويلي، لأن المهم بالنسبة للتداوليين .كما سنوضح لاحقا – ليس كيف ننتج عددا لا متناهيا من العبارات اللغوية اعتمادا على عدد متناه من القواعد وإنما ماذا نفعل حين نتكلم؟ ماذا نقول؟ لمن نقول؟ لماذا ؟ في أي سياق؟ كيف نتجنب قول ما لا نريد قوله؟ هل من الجائز أن نكتفي بالمعنى الحرفي الجملة القول؟ وغيرها من الأسئلة.

في سياق متصل، تحدث دي سوسير عن دائرة التواصل البشري، وأقر أن أساسها يعتمد تواصلا رمزيا codique communication يقوم على التأليف بين دال ومدلول لإنتاج الدلالة، أي التأليف بين صورة سمعية ومفهوم على نحو ما نوضح أسفله:

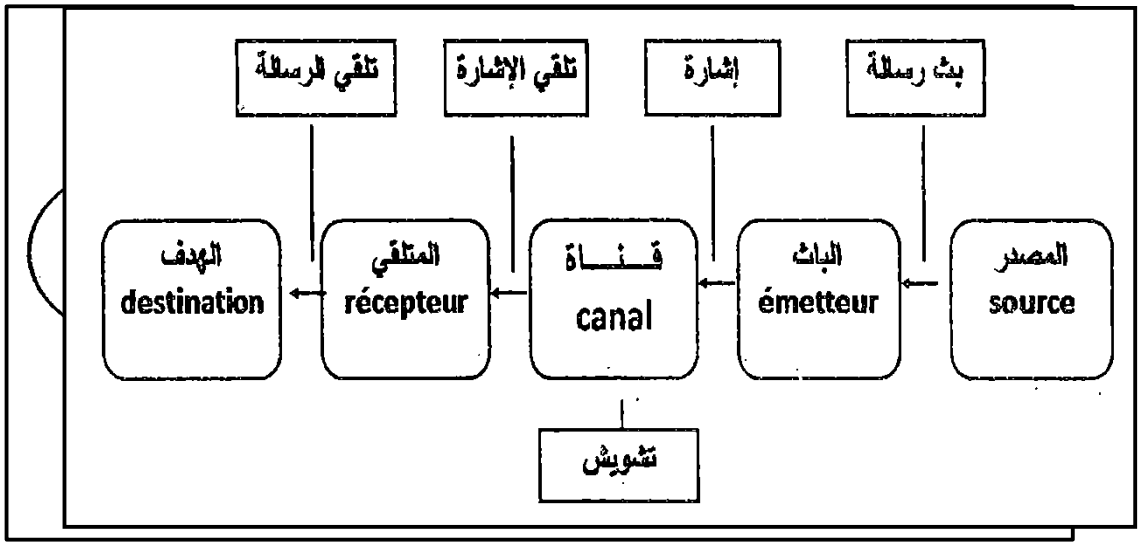

أما حلقة التواصل كما تحدث عنها دي سوسير فلم تتخلص هي من طابعها الخطي الدائري. " فنقطة انطلاق الحلقة الدائرية يكون مبتدؤها من دماغ أحد الشخصين حيث توجد ظواهر الشعور وآثارها التي نسميها معاني ومفاهيم مترابطة مع تمثلات الرموز اللغوية أو الصور السمعية المستخدمة للتعبير. ولنفترض أن تصورا ما أو مفهوما قد أثار في الدماغ صورة سمعية مقابلة: إنها ظاهرة سيكولوجية بتمامها، وهي بدورها تعقبها عملية فسيولوجية: فالدماغ ينقل إلى أعضاء التصويت محتوى القوى الاندفاعية، وهي قوة سيكولوجية مقابلة للصورة السمعية فتنتشر حينئذ التموجات الصوتية من فم أ إلى أذن "ب". وهي عملية محض فيزيائية ثم تمتد الدورة في الشخص "ب" على ترتيب معكوس، إذ يتم ذلك من الأذن إلى الدماغ (...). ولو أن الشخص "ب" تكلم بدوره فإن هذا الفعل الجديد سيتبع . من دماغ "ب" إلى دماغ "أ" . نفس الخطوات الأولى ويمر من نفس المراحل المتتالية ". هذا ما أوضحه دي سوسير من خلال الشكل التالي:

ومعنى ذلك نشاط سيكولوجي (مفهوم) ذلك أن التواصل عبارة عن نشاط سيكولوجي وفسيويزلوجي (صورة سمعية)، يعتمد على عملية التسنين codage التي يقوم بها الباث، بعد ضم صورة سمعية إلى مفهوم من جهة، وعملية فك السنن décodage التي ينجزها المتلقي لفهم الإرسالية من جهة أخيرة.

بيد أن الدراسات التي ازدهرت في أحضان النموذج السبرنطيقي للتواصل خلال مرحلة الخمسينات استثمرت مفهوما جديدا يختلف عن النموذج الترميزي الرياضي. إذ بلور نوربرت وينر Norbret Weiner (1894-1964) مفهوم الإرجاع feedback، وهو مفهوم دال على تبادل المواقع بين الباث والمتلقي، حيث يتحول كل منهما إلى موقع الآخر ضمن سلسلة كلامية لامتناهية. وقد أخذ هذا المفهوم صياغته الواضحة بعدما خرج من دائرة التواصل الآلي إلى دائرة التواصل الإنساني.

أما التداولية فحرصت على تغير الملامح العامة لطريقة فهم الملفوظات في التواصل والتفاعل البشري من خلال تجاوز التصور الثنائي لمفهوم العلامة اللسانية كما قدمه دي سوسير من جهة، والابتعاد عن الطابع الخطي الذي ميز نظرية التواصل الآلي كما قدمها شانون وويقر من جهة أخرى. والسبيل إلى التنصيص على أن الكلام ليس مجرد تطبيق للغة، والتأكيد على أن النسق اللغوي يعتمد بالأساس على السياق، بل إن فهم المعنى لا يعتمد فقط على البنية التركيبية أو الصوتية أو الدلالية للملفوظات وإنما يستدعي مجمل

المؤثرات المحيطة بعملية التواصل من قبيل زمكان التواصل، ونوايا المتكلم والاقتضاء والتضمن ومضمرات القول والمثال التالي يوضح لنا هذا الأمر:

س: هل تشرب القهوة؟

ج: سأسافر غدا.

فالتحليل البنيوي يوضح أن الجملتين تستجيبان لشروط المقبولية التركيبية والصواتية، والدلالية لكنه غير قادر على توضيح العلاقة بين السؤال والجواب. إذ يظهر أن المجيب يرفض دعوة السائل لشرب القهوة لأنها تحول بينه وبين النوم الذي يحتاج إليه لإتمام سفره في أحسن الظروف،

وهو ما لا تصرح به الجملة قضويا. وقد جاءت التداولية لدراسة هذا النوع من الظواهر التي تعجز النظرية التواصلية والنحو التقليديين عن حلها، من خلال تمييزها بين دراستين: دراسة النسق (صواتيا وتركيبيا ودلاليا ودراسة استعمال النسق (التداولية).

2-3النموذج النسقي الإركسترالي

تأكيدا للتحول المعرفي والمنهجي الذي وقعت عليه التداولية في مقاربته الظاهرة التواصل بلورت مدرسة بالو الطو Palo Alton – المعروفة أيضا بالمدرسة الخفية Le collège invisible خلال حقبة الخمسينات تصورا منهجيا ينظر للتواصل باعتباره ظاهرة معقدة وحيوية ومن ثم لم يعد مجرد نقل للمعلومات كما هو الحال مع النموذج التلغرافي، وإنما نشاط تفاعلي وعملية بناء تشاركية-co contruction وقد تجسد هذا التصور المنهجي من خلال نموذج نسقي / أركسترالي للتواصل Modèle orchestral/systématique de communication

ويعتمد النموذج الأركسترالي على مقاربة نسقية لدراسة العلاقات الإنسانية والتفاعلات البشرية ضمن سياقات ثقافية مخصوصة في محاولة لبناء نظرية عامة للتواصل، تتجاوز النموذج الخطي الرياضي الذي اقترحه شانون وويقر، وتقدم في الآن نفسه إجابات عن بعض الأمراض العائلية النفسية كمرض انفصام الشخصية schizophrenia وقد عضد أعلام مدرسة بالو ألطو هذه المقاربة النسقية بمفاهيم مستوحاة من مجال السيبرنطيقا كمفهوم الإرجاع أو التغدية الراجعة. Feedback

ويعود الأصل النسقي لمدرسة بالو ألطو إلى تسليمها بأن دراسة الظواهر تقتضي تناولها في كليتها وعموميتها دون فصل بين أجزائها، على اعتبار أن إلغاء عنصر أو عزله أو استبداله يفضي إلى تغيير بنية النسق ككل.

ولئن كان النسق يتسم بطابع الكلية والعمومية فإنه في الآن نفسه يتصف بسعيه نحو المحافظة على هويته وتوازنه وهو ما عبرت عنه مدرسة بالو الطو بمبدأ الاتزان. Thoméostasie وقد طورت مدرسة بالو ألطو، أكثر من هذه النظرية العامة للتفاعل، وتحديداً عبر أعمال فاتسلافيك (" واقع الواقع، Seuil، 1984 نظرية "تكوينية" للروابط بين اللغة والواقع. ويرى خبراء بالو ألطو أنه لا يوجد فرد مريض نفسيا، بل ثمة أنساق من التفاعلات تسبب تأويلات مؤلمة للواقع. فيمكن أن تكون لنا إذن إدراكات ذهنية لـ "نفس الواقع. وبناءً عليه، فإن دور العلاجات النسقية يتمثل في جعل المرضى يعدلون رؤيتهم للأشياء.

ورغم الطابع العلاجي l'aspect therapeutique الذي ميز بحوث مدرسة بالو ألطو، فضلا عن تركيزها على الجوانب النفسية والاجتماعية المصاحبة لعلمية التواصل إلا أن منظورها يعد قطيعة مع النموذج الترميزي ومع النظرية الرياضية للتواصل من جهة، ويدعم الطرح التداولي في مقاربته لقضايا الاستعمال اللغوي من جهة أخرى. وهو ما يتجلى في تنصيصها على مفهوم الإرجاع الذي يؤكد أن كل فرد يشارك في سيرورة التواصل بصرف النظر عن كونه باثا أو متلقيا، وتسليمها أيضا بأن التواصل ظاهرة معقدة وحيوية تتداخل فيها عوامل كثيرة ليست بالضرورة لسانية. وقد أثبتت بحوث غرايس وسبربر وولسن هذه الحقيقة حينما توسعوا في دراسة الاستدلال باعتباره نشاطا ذهنيا ملازما للنشاطات اللغوية التخاطبية دون أن يكون ذا طابع لغوي.

تؤكد آن ربول وجاك موشلر أن تاريخ العلوم المعرفية يكاد يتطابق وتاريخ ميلاد التداولية. فلقد ألقى أوستن محاضراته محاضرات وليام جيمس) سنة 1955، وفي عام 1956 صدرت بعض المقالات المهمة التي شكلت انطلاقة العلوم المعرفية. وفي 11سبتمبر/ أيلول 1956، وبمناسبة ندوة التأمت في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT قدم الان نيوال Allen Newell وهربرت سيمون Herbret Simon مداخلة تضمنت أول إثبات الي لمبرهنة رياضية واقترح نعوم شومسكي مقاربة توليدية للمسائل اللغوية كما تقدم جورج ميلر بنتائج تجاربه (غير السلوكية) حول الذاكرة.

4.3. العلوم المعرفية والاستدلال التداولي:

عبرت التداولية عن هذا التحول المعرفي الجديد من خلال جهود فلاسفة اللغة، خاصة بول غرايس الذي ركز على قضايا الاستدلال، وبين في مقاله المشهور "المنطق والمحادثة " Logic and Conversation) أن تحديد معنى عبارة ما يقتضي أمرين متكاملين أولهما القدرة على اكتساب حالات ذهنية، وآخرهما القدرة على نسبتها للآخرين. ونستشف من ذلك أن التواصل الجيد يتأسس على التزام المتحاورين بجملة من القواعد الخفية غير المعلنة، أطلق عليها غرايس مبدأ التعاون وتتمثل الفكرة الأساسية في أن المتخاطبين عندما يتحاورون، إنما يقبلون ويتبعون عددا معينا من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل كما أن الشركاء في التفاعل اللغوي يتقاسمون، في العادة هدفا مشتركا، إذا انعدم، لن يكون ثمة سبب للتواصل، وقد لا يتم التواصل على الأرجح. وعن هذا المبدأ تتفرع أربع قواعد أو مسلمات قاعدة الكيفية وقاعدة الكمية وقاعدة الجهة، قاعدة الملاءمة.

وإذا كانت قواعد المحادثة تيسر عمل التواصل وتساعد على إدراك مقاصد المتكلمين، فإن انتهاكها يدفع بالمخاطبين نحو القيام بعمليات ذهنية استدلالية، تفضي بهم إلى فهم محتوى الخطاب والاستدلال كما هو معلوم عبارة عن عملية ذهنية منطلقها مجموعة من المعلومات المفضية إلى نتائج تتساوق مع ما انطلقنا منه. وقد كرس غرايس جهدا كبيرا لوصف الاستدلالات العقلية والاستلزامات الحوارية الناشئة عن عملية التخاطب،مركزا على طابعها الذهني الاستدلالي، ورافضا الجانب التواضعي الذي ميز أعمال أوستن.

من هذا المنطلق يتضح أن جهود غرايس مثلت خطوة مهمة نحو انفتاح التداولية على العلوم المعرفية على نحو ما تشهد على ذلك نظرية الملاءمة للباحثين سبربر وولسن، وهي نظرية تدين بالفضل للاستدلال عند غرايس من جهة، وللقالبية عند جيري فودور من جهة أخرى.

والمعطيات السالفة تدفعنا للاعتراف بأن التداولية والعلوم المعرفية تقفان على أرضية مشتركة تتمثل في اهتمامهما معا بوصف وتحليل العمليات الذهنية المصاحبة للتخاطب. لذلك لا نستغرب إقرار آن ربول وجاك موشلر بأن تاريخ ميلاد التداولية يكاد يتطابق مع تاريخ ميلاد العلوم المعرفية.

كالتركيب والدلالة والصواتة. في هذا الصدد يعرف وندرليش Wunderlich (1972)، ص 34 التداولية بأنها "نظرية شاملة لمجال الكفاية اللسانية "

التداولية باعتبارها فرعا لسانيا: يؤكد كيلبر ضرورة الفصل بين تصور يعتبر التداولية مكونا لسانياً يتعارض مع الدلالة والتركيب، يسميه التداولية المستقلة La Pragmatique autonome، وبين تصور لا يقيم جواجز فاصلة بين التداولية وباقي المكونات اللسانية، يسميه التداولية الموسعةLa Pragmatique éclatée

التداولية المستقلة وتضم بعض اللسانيين أمثال بارهيل Y.Bar-Hillel (1954) مونتاك R.Montague (1968) و (1970) وكاليش D.Kalish (1967) الذي يختزلون – دون مواربة – التداولية فقط في دراسة الإشاريات أي كل ما يتعلق بالضمائر وظروف الزمان والمكان التي تقتضي العودة إلى سياق التلفظ.

فالمستوى الأول يتصل بالتداولية المندمجة أو الدلالة التداولية كما قدمها ديكرو وأنكسومبر. ويتأسس هذا المستوى على إدماج بعض القضايا التداولية في صلب التحليل الدلالي من قبيل الإشاريات والموجهات، والروابط والخطاطة التي اقترحها كيلبر تبين التعالق القائم بين الدلالة الحجاجية. والتداولية:

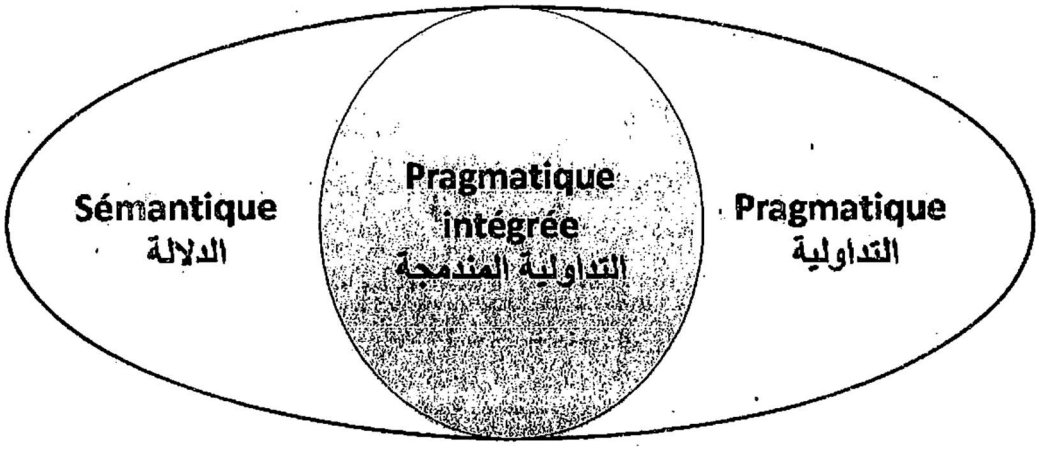

بيد أن الطموح لتجاوز التصور الترميزي تجسد في أوضح صوره مع علم النفس المعرفي الذي قدم نظرية معرفية تعتبر ثورة في دراسة بينة الذهن البشري تعرف بنموذج معالجة المعلومات Information Processing Model. وهذا النموذج يؤكد أن التواصل البشري ليس مجرد استجابة لمثير كما هو الحال النظرية السلوكية، وإنما هو تتويج لسلسلة من العمليات الذهنية المفضية إلى إدراك معنى الدليل وتأويل معناه وحال الذهن في ذلك كحال الآلة. فالحاسوب أو الهاتف مثلا يلتقطان مدخلات Inputs إشارات، أوامر. ..) تُعالج على مستوى مركزي (ذاكرة) بناء على معلومات مخزنة سلفا لتترتب عن ذلك مخرجات Outputs معينة. ومن ثم فإن الشبه كبير بين طريقة اشتغال الدماغ والآلة، وليست هذه الأخيرة سوى محاكاة لما يقوم به الذهن البشري.

من وحي مفهوم القالبية استلهم سبربر وولسن أسس نظرية الملاءمة التي تدين بالفضل لرافدين مهمين هما القالبية عند جيري فودور والاستدلال عند بول غرايس فقد أوضح سبربر وولسن أن نظرية الملاءمة تعالج تأويل الملفوظات اللغوية دون غيرها من أنواع الدخل ضمن سيرورة مكونة من مرحلتين: مرحلة أولى قالبية تعنى بفك السن، اللغوي، خرجها عبارة عن بنية منطقية، وهي بينية تغدو دخلا لمرحلة ثانية وأخيرة ذات طبيعة استدلالية. وتتمثل وظيفة المرحلة الأخيرة في إثراء البنية المنطقية سياقيا من خلال بناء فرضية أو فرضيات حول المقاصد الإخبارية للمتكلم من هذا المنطلق نستخلص أن الملاءمة تتصل أساسا بالمرحلة الاستدلالية ويمكن أن نوضح تراتبية هاتين المرحلتين من خلال الشكل التالي:

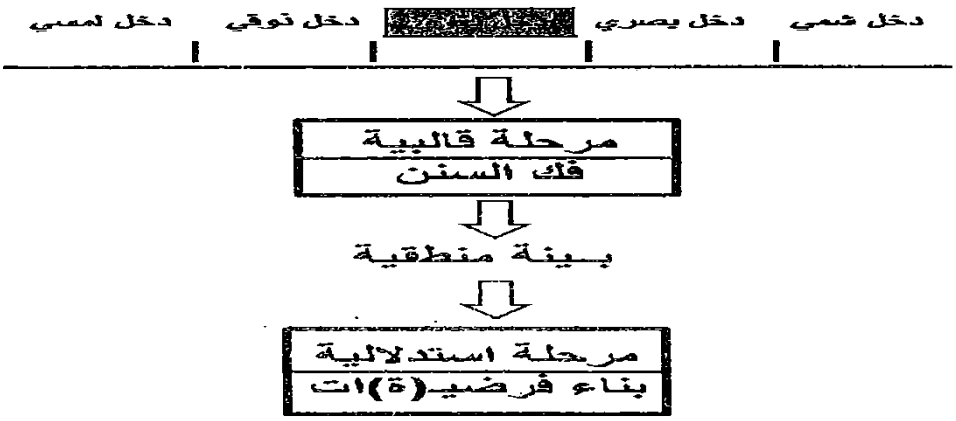

من جهة أخرى يؤكد سبربر وولسن أن التواصل ذو طابع قصدي استدلالي. ويعترفان بأن نظرية الملاءمة في جوهرها هي محاولة لتعميق الفهم بفكرة بول غرايس المحورية التي يقر فيها بأن السمة المميزة للتواصل الإنساني تمثل في التعبير عن النوايا والتعرف عليها. فالمتكلم تحركه نوايا ومقاصد يتوخى الوصول إليها، أما المخاطب فيطمح لإماطة اللثام عن هذه المقاصد من خلال جملة من السيرورات الذهنية والاستدلالات غير البرهانية.

والواضح من خلال هاتين المسلمتين أن نظرية الملاءمة تؤلف بين بعدين هما البعد التداولي والبعد المعرفي. فالبعد التداولي يظهر من خلال التنصيص على أن المنطلق لتأويل الملفوظات ذو طابع لساني، أما البعد المعرفي فيتضح خلال التأكيد على أن الذهن لا يخزن المعلومات بطريقة عشوائية، بل إن فهم الملفوظات وتأويلها عبارة عن سيرورات ذهنية ينجزها المخاطب لكشف مقاصد المتكلم من جهة ولبناء تمثل للكون أو تعديله من جهة أخرى. وعليه فإن عملية التأويل تستدعي نظامين مختلفين الأول ترميزي لغوي والأخير استدلالي تداولي.

فضلا عن دلك يسلم وولسن بأن الغاية المرجوة من عملية التواصل تتمثل في تحقيق الملاءمة بين جهود المخاطب ومقاصد المتكلم، علما أن المتكلم في ما يسميه الباحثان التواصل المناسب يسعى لمساعدة المخاطب على إدراك مقاصده الإخبارية. إلا أنهما يقران بأن الغاية التواصلية لا يحكمها مبدأ التعاون والقوانين الحوارية، كما هو الحال مع غرايس، وإنما يوجهها مبدأ الملاءمة /Relevance Principle Principe de Pertinence وقد صاغه الباحثان على النحو التالي:

كل نشاط تواصلي مناسب يكشف عن افتراض الملاءمة المثلى الخاصة به. ونستشف من هذا المبدأ أن الملاءمة تتأسس على التعالق الوثيق بين مقاصد

علاوة على ذلك، يُلاحظ أن مبدأ الملاءمة ليس معياريا، يفرض على القائل أن يتلفظ بأقوال مناسبة ومناسبة فقط، بل إنه مبدأ يستعمله المخاطب دون وعي إبان عملية التأويل، ويحفزه على معالجة بعض المعلومات التي تقع ضمن مجاله الإدراكي؛ وكل محتوى قضوي غير ملائم، فإن المخاطب لا يعيرها أي اهتمام.

وبالحديث عن المحتوى القضوي للملفوظات يثير سبربر وولسن قضية العلاقة بين المعنى الحرفي والمعنى المجازي. فقد ميزت تداولية أفعال الكلام بين الفعل الأولي والفعل الثانوي (أوستن) أو بين المعنى الحرفي المصرح به والاستلزام الحواري (غرايس). وانتهت تحليلات كل منهما إلى أن المعنى

لحر في حالة عادية، أما الاستلزام الحواري فإنه حالة خاصة، متولدة عن المعنى الأول. وبالتبعية فإن ظواهر كالاستعارة والسخرية. . . كان تنظر إليها البلاغة التقليدية على أنها انزياح عن معيار الأدبية ونظرت إليها التداولية على أنها ناتجة عن خرق القواعد التداولية (مبدأ التعاون والقوانين الحوارية). ومن ثم فإن ما درس كلاسيكيا على أنه معنى مجازي، تناوله غرايس تحت مسمى الاستلزام، أما الإضافة التي جاء بها فتتمثل في حديثه عن مرحلة استدلالية ملازمة للتأويلات المجازية.

ويرفض سبربر وولسن تصور البلاغة التقليدية، وتداولية الأفعال الكلامية مع أوستن وغرايس على اعتبار أنهما يسلمان – إن بصيغة صريحة أو ضمنية بأن سيرورة تأويل المعنى المجازي تتأسس على ما أطلقا عليه سيكولوجية التداعي حيث تترابط الأفكار وفق مثل علاقات ترابط Contigüité أو تشابه Ressemblance أو تضاد Antinomie أو علاقة اشتمال. Inclusion غير أن مذهب التداعي Associationnisme في نظر سبربر وولسن لم يعد كافيا عندما يتعلق الأمر بوصف ملكات معرفية أخرى.

في هذا الصدد يؤكد سبربر وولسن أن السياق يؤدي دورا حيويا في السيرورات الاستدلالية التي ينجزها النسق المركزي؛ وتتضافر عدة مكونات لتشكيله منها مقام التواصل ومعتقدات المخاطب، وتأويل الأقوال السابقة. مما يجعله ذا طابع متحول وغير ثابت، يُبنى بطريقة مستمرة، وتتعدل مساراته حسب المعلومات التي يكشف عنها المتحاورون عن محيطهم المعرفي، وهو محيط يساعد المخاطب على ترجيح افتراض ملائم من بين جملة من الافتراضات الواردة.

وقد توسعت فرنسواز أرمنكو في مفهوم السياق، وميزت فيه بين أربعة أنواع هي:

- السياق الظرفي أو الحدثي le contexte circonstanciel ou factuel ومداره حول المحيط الزمكاني للمتخاطبين. ويتألف هذا النوع من الإحالات والمرجعيات المناظرة للأفراد الموجودين في العالم الواقعي. ومادمنا نصف السياق الظرفي بكيفية إيجابية وخارجية فإنه يظل خارجا أيضا. لكن، بمجرد ما نسعى لتحديد إحالته، فإن عناصر أخرى تتدخل في هذا التحديد. ونفهم من ذلك أن السياق الظرفي يتشكل بالأساس من وحدات بسيطة مثل أسماء الإشارة والظرفيات الزمانية والمكانية، لها إحالة مرجعية خارجية تحيل إلى عالم الموجودات. غير أن السعي لتحديد إحالتها يفرض علينا الإلمام بالسياق الكلامي، وقرائن الأحوال المصاحبة لإنتاج الملفوظ.
- السياق المقامي: le contexte situationnel يعتبر المقام المعترف به اجتماعيا عنصراً مهما من عناصر تحديد المعنى لدى المتخاطبين، على اعتبار أن الأفعال الخطابية تندرج ضمن وضعيات مقامية معينة؛ وهي وضعيات غير منفصلة عن مجمل المعارف والخبرات الثقافية السائدة.
- السياق التفاعلي le contexte interactionnel والمراد بذلك علاقة الترابط الموجودة بين أفعال الكلام ضمن سلسلة كلامية. فالمتاخطبون يضطلعون بأدوار تداولية محضة، كما الحال هو في فعل الاعتراض، أو الاقتراح أو الاستدراك. . . حيث يستلزم توظيف هذه الأفعال وغيرها حضور طرف آخر.
- السياق القضوي: le contexte propositionnel وهو ما يسميه اللساني والفيلسوف الفرنسي فرانسيس جاك "الشروط الحوارية" les conditions dialo-.

غير أن السؤال المطروح بعد هذا التصنيف هو ما علاقة هذه السياقات الأربعة مع الملاءمة؟ في هذا الصدد تؤكد أرمنكو أن السياق الظرفي يتدخل لتعيين مرجعية التعابير وشروط صدق الملفوظات. فاسم الإشارة للقريب لا قيمة له إلا إذا كان المشار إليه موجودا وباديا للعيان، وكذلك الحال مع ظروف الزمان والمكان وعدم الإلمام بسمة مهمة من سمات هذا السياق يفضي إلى فشل الملاءمة. كأن أستعمل ظرف زمني للماضي، وفي نيتي الإحالة إلى زمن الحاضر. أما السياق المقامي فله علاقة بالملاءمة الثقافية، والمقصود بذلك أن الأفعال تظل رهينة بالمواضعات الثقافية السائدة، وهي مواضعات تعتبر استعمال الحد "كل" في ملفوظ من قبيل "كل سكان فرنسا مسلمون غير ملائم لأن معرفتنا الموسوعية تشير إلى أن سكان فرنسا ليسوا كلهم مسلمين. في حين أن السياق التفاعلي يثبت أن الأفعال الكلامية تكون ملائمة حين تكون منسجمة مع ما يليها فالعفو عن مجرم يكون ملائما، حين. يصدر من جهة مخولة لذلك، لأن هذه الجهة هي التي تجعل العفو مستساغا ومقبولا، وإلا صنفنا فعلا من هذا القبيل ضمن خانة الأفعال الفاقدة للملاءمة بينما يشير السياق القضوي إلى أن الملاءمة تقتضي احترام الافتراضات المسبقة السائدة، من أجل حمل الفعل التواصلي تدريجيا إلى خاتمته الإيجابية. فمن غير الملائم إذاً أن نخل بافتراض مسبق معروف ومسلم به، كأن نصرح بأن الأرض مربعة الشكل.

وليس السياق منفصلا عما تدخره البنية المنطقية من معلومات، تنتظم من خلال مداخل معينة مثل المدخل المنطقي والمدخل الموسوعي والمدخل المعجمي، إلى جانب ذلك أسهمت نظرية سبربر وولسن حول الملاءمة في إيجاد أرضية متينة لموضوع قالبية الذهن. إذ إن جهودهما تمحورت حول تحليل الملفوظات تحليلا يتدرج عبر مرحلتين مرحلة ترميزية ومرحلة استدلالية. والناظر في تراتبية هاتين المرحلتين، وارتباطهما يتأكد له أن ما قدمه سبربر وولسن يحذو حذو قالبية الذهن لدى فودور الذي ميز بين نسقين أنساق الدخل (المرحلة الترميزية بتعبير سبربر وولسن والنسق المركزي (المرحلة الاستدلالية)

كما اكتست نظرية الملاءمة أهميتها من خلال تنصيصها على القصد التواصلي، الذي لا يتوقف عند امتلاك حالات ذهنية (الإدراك)، وإنما سعي المتكلمين لنسبة هذه الحالات للآخرين وتبليغها إليهم. ومعناه أن التواصل سيرورة تبدأ مع التقاط المدخلات مرورا بمعالجتها انتهاء

بتحويلها إلى مخرجات. Outputs ولهذا البعد أهميته من حيث سعيه لحل بعض المشكلات التواصلية، خاصة لمن يعانون من مرض التوحد Autism العاجزين عن نسبة حالات ذهنية للآخرين وعن تمثلهم لها واستخلاص نتائج منها.

إسهام آخر يحسب لنظرية الملاءمة يتمثل في حيويتها ومرونتها. ومن الحقائق المؤكدة لهذا المعطى التعديلات التي أجراها سبربر وولسن عليها دون الإخلال بالبناء النظري المؤطر لها ويكفي أن نقارن بين كتابهما "الملاءمة، التواصل والمعرفة وبين مقالهما "نظرية الملاءمة " لنكتشف ذلك. ففي

5.1.1 مراجعة منهجية ضرورية

رفض ديكرو التسليم بالأسس التي انطلقت منها نظرية التواصل قدمها شانون وويقر، ونفى أن تكون الغاية المرجوة من كل نشاط تواصلي تنحصر في نقل الخبر من باث إلى متلق في مقابل ذلك نصديكرو على أن اللغة عبارة عن صيغة للفعل وليست مجرد توصيل لمعلومات، كما أنها تقوم على علاقات إنسانية تفرض على مستعمليها أشكالا محددة للتواصل وهي أشكال تؤلف نسيجا معقدا من المكونات الخطابية (الإشاريات الشخصية والزمنية والمكانية ذات الوظائف المتنوعة. من هذا المنطلق يتضح أن اللغة عامة إنجاز لأفعال أكثر منها وصف لحالات. كما أن الفعل الحجاجي عبارة عن نظام متوار في صميم الخطابات اللغوية وقوانينها الداخلية، وليس مجرد بناء منطقي مفروض عليها والسبيل إلى كشف هذا النظام يتحقق من خلال التأسيس لتداولية تدمج المكون التداولي في البنية الدلالية، وتسند إليه دورا محوريا لفهم الملفوظات.

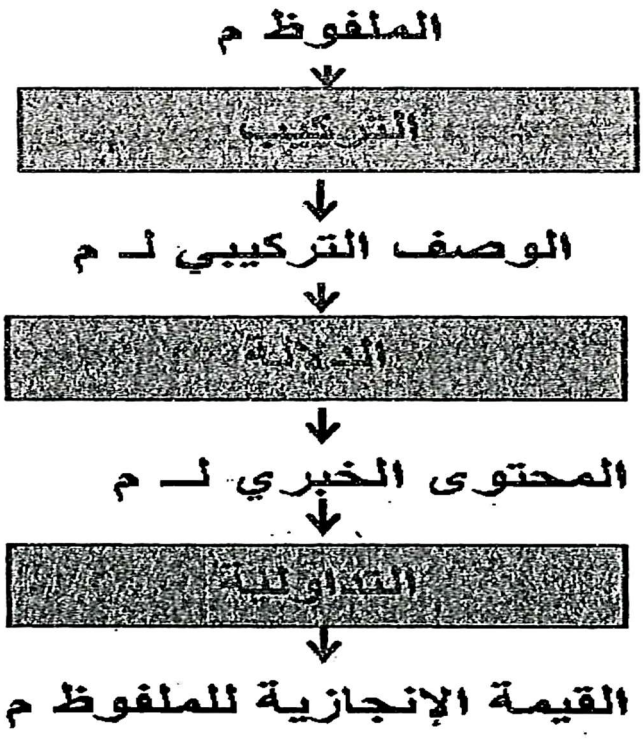

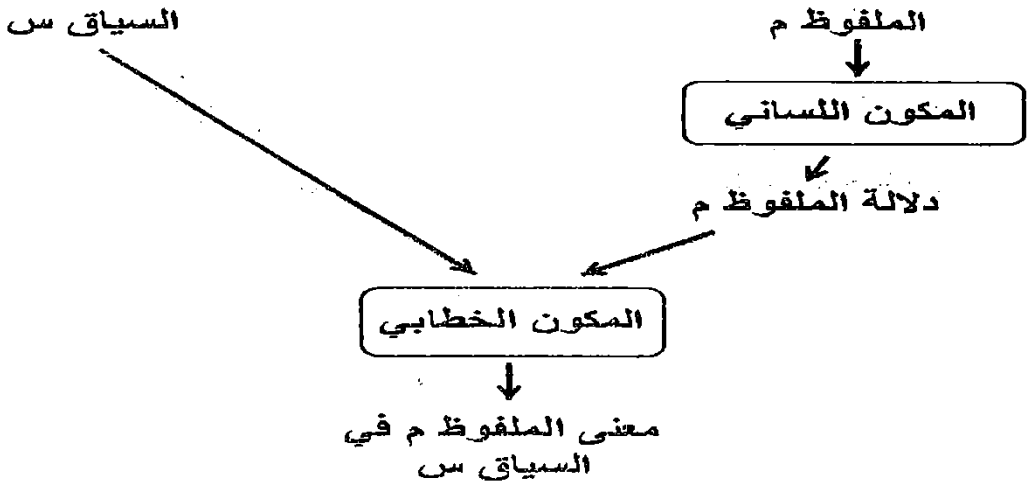

وقد أثبت ديكرو في تحليلاته التداولية المختلفة تعالق المكونين اللساني والتداولي. ويمكن أن نتوقف عند المثال التالي لنوضح معالم ترابط هذه المكونات.

قال الحطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها = واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فالعارف باللغة العربية يتيسر له إدراك المحتوى القضوي لهذا البيت. إذ إنه ملفوظ يستجيب للقيود التركيبية التي تنص عليه قواعد اللغة العربية في إجراء الأمر والنهي والإعراب... لذلك أنتجت قوانين التركيب خرجاً سليما، سيتحول إلى دخل للمكون الدلالي، حيث يخضع الملفوظ الشعري لقواعد حسن الصياغة الدلالية فتترابط السمات في ما بينها منتجة أيضا خرجا سليما لا تتنافر وحداته. ومخرجات المكونين التركيبي والدلالي تتحول إلى المكون التداولي، لتحقيق المناسبة بين الملفوظ وشروط الاستعمال. غير أن الصعوبات تبرز عندما نتوقف عند الإحالات التي يستبطنها الملفوظ، مما يدفعنا للتساؤل: من المراد بـ "دع" و " لا ترحل؟ وعمن يتحدث الشاعر؟ وما غايته من هذا الحديث؟

بموجب ما سبق بدت الحاجة ماسة بالنسبة لديكرو للتخلي عن النموذج الخطي العاجز عن رصد بعض المناحي التداولية التي تظهر في المكون التركيبي من قبيل الإحالة والروابط ليحاول ـ بدل ذلك ـ تشييد مشروع دلالي للخطاب المثالي واللبنة الأولى في هذا المشروع تمثلت في التمييز بين مكونين محوريين هما المكون اللساني والمكون الخطابي، حيث يضطلع الأخير بوظيفة البحث في السياق الكلامي عن العناصر الضرورية لملء الطبقات الفارغة في ومعناه أن الغاية المرجوة تتمثل في القدرة على تحديد المعنى المقصود من بين جملة من المعاني الواردة اعتمادا على البنية الداخلية للملفوظ، وانسجاما مع السياق الكلامي المخصوص.

تتعالق فيه المعطيات اللسانية المكون (اللساني والمعطيات غير اللسانية (المكون الخطابي والتداولي، على النحو التالي:

وانسجاما مع هذا المنظور الجديد لعلاقة المكون اللساني بالمكون الخطابي اقترح ديكرو أيضا فصل بعض المفاهيم عن بعضها البعض، حتى لا تظل ملتبسة، وتستعمل بمعنى واحد مثل ثنائية الجملة والدلالة، في مقابل ثنائية الملفوظ والمعنى.

الجملة والملفوظ فالجملة عبارة عن معطى لساني مجرد، خارجة عن الاستعمال، لكنها قابلة للتحقق إنها بناء متوار من القيود المعجمية والدلالية والتركيبية والصواتية للغة. أما الملفوظ فيرادف ما أنتجه المتكلم عندما يعمد إلى الجملة أي ما يحققه وينجزه خلال التلفظ أو التداول الكلامي. وقد ذكر ديكرو شرطين يحددان الملفوظ هما الانسجام والاستقلالية. فكل ملفوظ يشترط في وحداته الانسجام، والبعد عن التنافر بيان ذلك أن الفعل سافر يقتضي بداهة أن يتوزع مع فاعل له سمات + حي كما أن المتوالية تكون مستقلة حين لا يكون اختيارها محكوما بمجموعة أوسعها منها.

- الدلالة والمعنى فالدلالة هي القيمة الدلالية التي تعبر عنها الجملة، إنها السمات المنطقية التي تحملها وحدة معجمية أو مجموعة من الوحدات، وهي كذلك مجموعة من القوانين التي تسمح بحساب معنى الملفوظ. في حين أن المعنى هو القيمة الدلالية داخل سياق كلامي مخصوص، إنه مجموع الأفعال الكلامية التي يعتقد المتكلم إنجازها من خلال تلفظه. ولا يعني ذلك البتة أن كل ملفوظ يعبر عن معنى واحد، لأنه من المحتمل أن تتعدد القراءات وبالتالي تتعدد المعاني حسب سياقات الكلام كأن يكون المعنى أمرا أو استفهاما أو التماسا. .

1979 حول الأسلوب غير المباشر الحر. وقد ميز ديكرو بين ثلاثة مستويات الذات الناطقة sujet، parlant والمتكلم locuteur والمتلفظ. Énonciateur

- فالذات الناطقة (في مقابل المستمع عبارة عن ذات عملية تجريبية، أي الفرد الذي يتلفظ فيزيائيا بملفوظه، وتتصف بما يلي:
- إنها المنتج الحقيقي للملفوظ والمسؤولة عنه، جسديا وفكريا لأنها تختار الكلمات، وتعمد إلى قواعد اللغة لصياغة ملفوظها
- إنها المسؤولة عن الفعل الإنجازي المعبر عنه في الملفوظ كالأمر والالتماس والوعد. . .).
- إنها القادرة على التمظهر من خلال بعض العلامات اللسانية، مثل الضمائر المتصلة والمنفصلة...
- إنها المنتج اللساني البراني extralinguistique وترادف الكاتب الحقيقي في الأعمال الأدبية.
- المتكلم (في مقابل المخاطب) يحيل إلى حضور خطابي من الدرجة الأولى، لأنه يتحمل مسؤولية العلامات اللسانية والأفعال الإنجازية المتحققة الملفوظ. إن المتكلم من وجهة نظر ديكرو عبارة عن المخرج metteur en scène الذي يوزع الأدوار داخل الخطاب. ولتمييز المتكلم عن الذات الناطقة لجأ ديكرو لحقل السرديات مع رائدها جرار جنيث ليبين
- أن المتكلم يرادف السارد في نظرية السرد، بينما تقابل الذات الناطقة الكاتب.
- أن المتكلم مسؤول عن الملفوظ كما أن السارد مسؤول عن السرد.
- أن وجود المتكلم ليس تجريبيا ولا حقيقيا، لأن حضوره لا يعدو الملفوظ والخطاب، كما أن وجود السارد يظل خياليا مساحة تحركه ووجوده هي القصة.

– أن المتكلم يمكن أن يتجلى في الملفوظ بصيغتين المتكلم بما هو ذات locu teur en tant que tel والمتكلم بما هو كائن في العالم locuteur en tant qu'être du monde ففي الصيغة الأولى يكشف المتكلم عن التزامه التلفظي، وانخراطه في الملفوظ انخراطا ذاتيا من خلال التعبير عن أحاسيسه وانفعالاته، كما هو الحال مع انفعالات الخطيب Ethos في الخطابة الأرسطية. ومن المؤشرات الدالة على ذلك ألفاظ التعجب والاستفهام. أما في الصيغة الثانية، والأخيرة، فإن المتكلم يظهر في الخطاب بمظهر الموضوع لا، الذات متحريا قدرا من الموضوعية.

–المتلفظ (في مقابل المرسل إليه عبارة عن ترهين خطابي–instance de dis cours يحيل إلى كل موقف أو رأي معبر عنه في الملفوظ، له الوظيفة نفسها، والوضع الاعتباري ذاته الذي للشخصية داخل الخطاب السردي. وينبغي أن نوضح أن علاقة المتكلم بالمتلفظ أو المتلفظين تتخذ أربعة أشكال هي التطابق L'Assimilation التباعد La Distanciation التواري La Discretion التوافقL'accord.

المعنى بين التصريح والتلميح تترتب عنها تعارض مخرجات المكون اللساني في بعض السياقات مع مخرجات المكون الخطابي، مما يؤدي إلى بروز ظواهر مثل متضمنات القول l'implicite والافتراض المسبق présupposition والقول المضمر. sous-entendu

وقد خص ديكرو هذه الظواهر باهتمامه وميز بين الافتراض المسبق والقول المضمر، على نحو ما يظهر في المثالين أسفله:

- زيد متهاون بعض الشيء.
- توقف زيد عن التدخين.

ففي الملفوظ الأول من غير الوارد ألا نفهم منه قولا مضمرا:

- " زيد كسول ".

أما في الملفوظ الثاني، فإن المخاطب يستنتج:

- زيد كان يدخن في ما مضى".

ويؤكد ديكرو أن القول المضمر يطرأ على مستوى الملفوظ ذاته فلسنا بحاجة إلا للنظر في محتواه لنحدد المعاني المستترة والمتوارية التي أحجم المتكلم عن التصريح بها. أما الافتراض المسبق فيرتبط بالجملة، أي بما يقع خارج سياق التداول، وهو ما يدعونا إلى استحضار معطيات متحققة قبل التلفظ. وقد عَدَلَ ديكرو عن هذه النظرية في الكتاب نفسه حينما بين أن الافتراض المسبق عبارة عن فعل إنجازي Act allocution يمكن أن يظهر على مستوى الملفوظ في صيغة افتراض مسبق. ففي المثال السابق:

- توقف زيد عن التدخين.

أشرنا إلى أنه يتضمن افتراضا مسبقا بأن زيدا كان يدخن، كما يمكن أن يتضمن قولا مضمرا، بأن حالة زيد الصحية تدهورت، لذلك توقف عن التدخين.

وتلعب قوانين الخطاب les lois de discours – التي تشبه إلى حد كبير قواعد غرايس ومسلماته . دورا محوريا من أجل تعديل الدلالة والبحث عن الانسجام المطلوب بين المكونين اللساني والخطابي، خصوصا عندما تتعارض مخرجات كل منهما في هذا الصدد يعترف ديكرو أن هذه القوانين تفرض نفسها على الفعل التلفظي أثناء سيرورة التواصل. إنها قواعد متغيرة بتغير الثقافات التي يفترض كل مشارك أن الآخر يحترمها عندما يلعبون لعبة التواصل واحترامها من عدمه يمثل بالنسبة للمتلقي مصدر معلومات ومنطلقا لصياغة جملة من الفرضيات حول المعنى الذي قصده المتكلم. إن هذه القوانين تسمح بتحيين Actualisation الدلالات المتضمنة والمتوارية في الخطاب.

ومن هذه القوانين نذكر قانون الإخبارية loi d'informativité ومضمونه أن كل ملفوظ "أ" إذا قدم بوصفه مصدرا للمعلومات، يستلزم قولا مضمرا بأن المخاطب يجهل "أ" أو بالأحرى احتمال أنه لا يتوقع "أ"

- الجو جميل، لكن قدمي تؤلمني.

فهذا المثال يمكن أن ننظر إليه باعتباره مصدر معلومات يجهلها المخاطب، ممثلة في عدم رغبة المتكلم في الخروج للنزهة، رغم كون الجو جميلا. فكانت جملة "قدمي تؤلمني" بمثابة حجة محتملة، تفسر إحجام المتكلم عن الخروج. لذلك فإن متضمنات القول تتأسس على استدلال منطقي يقدم عليه المخاطب حول الملفوظ ذاته أو حول سياقات التلفظ، وهو إجراء اعتباطي من أجل كذلك تحدث ديكرو عن قانون الكمال la

loi d'exhaustivité، وهو " قانون يفرض على المتكلم الإدلاء بالمعلومات الأكثر أهمية حول الموضوع الذي يتحدث عنه، أي المعلومات المهمة بالنسبة للمخاطب "

5.2.1مفهوم الحجاج عند ديكرو

يقترن الحديث عن الحجاج في التعريفات المتداولة بالفعل التأثيري للخطاب Act، Perlocution، حيث يتوخى المتكلم في العادة حَمْلَ المخاطب على الإذعان والاقتناع بفكرة أو موقف ما، من خلال إثارة عواطفه وانفعالاته. ومثل هذا التعريف تتبناه البلاغة القديمة والجديدة على حد السواء. وهو ما عبر عنه برلمان بقوله "الحجاج هو دراسة التقنيات التي من شأنها حمل الأذهان على الإذعان لما يعرض عليها من أطروحات، أو زيادة درجة الإذعان ". في مقابل ذلك انشغل ديكرو بالحجاج باعتباره فعلا كلاميا منبتا في صميم البنية اللغوية للملفوظ. لذلك رفض الأخذ بالمنظور الخطي للحجاج، وصرح بأنه سيتحدث عن الحجاج في كل مرة يعمد المتكلم إلى مجموعتين "ح" "ن" للملفوظات حيث يقدم ملفوظا أو مجموعة ألفاظ "ح" أي حجة من أجل قبول ملفوظ أو مجموعة ألفاظن أي نتيجة.

ومعناه أن الحجاج عبارة عن مسلسل حجاجي يفضي إلى قبول نتيجة ما، كما يوضح المثال التالي:

مصداقا لهذا الرفض، عمد ديكرو إلى التمييز بين الاستدلال والحجاج مقرا بانتمائهما إلى حقلين مختلفين. فالأول يتصل بالمنطق، حيث يكون ترابط الملفوظات مؤسسا، لا على الملفوظات نفسها، وإنما على محتواها القضوي، أي ما تصرح به أو يفترض أن تصرح به حول العالم. لذلك يجوز أن تنطبق عليها شروط الصدق والكذب. ويمكن أن نوضح الأمر من خلال المثال التالي:

- اقتنى محمد ساعة باهظة الثمن، إذاً فهو رجل ثري.

فهذا المثال عبارة عن استدلال منطقي، حيث تقرأ القضية الأولى على أنها مقدمة تترتب عنها القضية الثانية. ولا يختلف المثال السابق عما يلي:

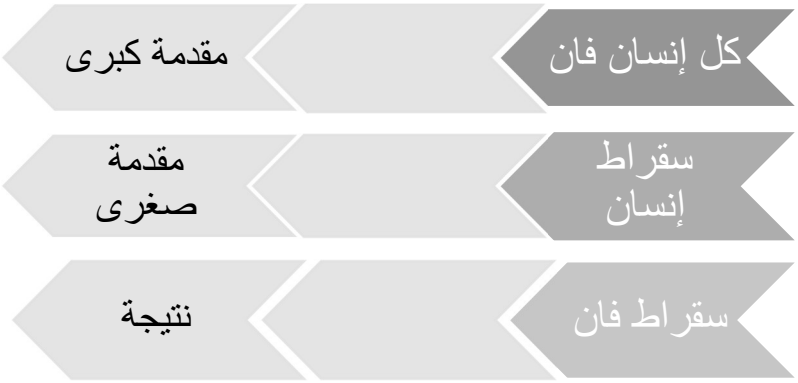

في مقابل الاستدلال المنطقي يتحدث ديكرو عن الحجاج في ارتباطه بحقل الخطاب، حيث يكون اتساق الملفوظات داخليا مبنيا على الملفوظات نفسها، أي حول المعنى وليس حول ما تحيل إليه في العالم الخارجي. ولنتأمل المثال أسفله. يقول أبو فراس الحمداني:

سيذكرني قومي إذا جد جدهم وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر.

المراتب المتضادة وتدل الألفاظ في هذا النوع على معان يمكن ترتيبها بين طرفين متباينين مثل: الرمضاء، والحر، والدفء، والفتور، والبرد، والقرس؛ حيث الرمضاء والقرس هما بمنزلتين متباينتين: عليا سفلى، كما يظهر في الشكل التالي:

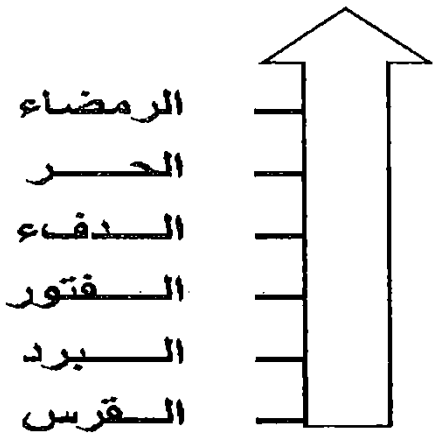

المراتب الموجهة توجيها قصديا: ويتسم هذا النوع بكونه يتعدى الألفاظ، ليشمل الجمل أيضا. فيكون قصد المتكلم عاملا في تحديد اتجاه المراتب التي تنزلها هذه الجمل. مثال ذلك، أن يقصد المتكلم التوقف عن العمل متى شعر بالملل وبالأولى متى غلب عليه النوم:

-شعر المتكلم بالملل.

-غلب على المتكلم النوم.

فهاتان الجملتان في مرتبتين متفاوتتين بموجب القصد الذي للمتكلم في التوقف عن العمل.

في سياق متصل بين ديكرو أن الحجج لا تتوزع اعتباطا، بل تحكمها تراتبية دقيقة من حيث القوة والضعف تعرف بالقوة الحجاجية- la force argumentative. وقد أوضح ديكرو أن الحجج تنتظم ضمن طبقة حجاجية واحدة، إلا أنها تختلف من حيث قوتها وضعفها، لذلك عمد إلى السلالم الحجاجية لبيان طريقة تعالقها وانتظامها ويتسم السلم الحجاجي عند ديكرو بخاصيتين هما:

- كل ملفوظ يرد في مرتبة ما من السلم يكون الملفوظ الذي يعلوه أقوى منه.
- كل ملفوظ في السلم يؤدي إلى نتيجة معينة، فإنه يستلزم أن ما يعلوه يؤدي إلى النتيجة نفسها.

وقد حدد ديكرو ثلاثة قوانين للسلم الحجاجي هي

- قانون القلب: ومضمونه أنه إذا كان أحد الملفوظات أ' أقوى من 'ب' في السلم الحجاجي، فإن نقيض الملفوظ ' ' أ' أقوى في التراتبية أيضا من نقيض 'ب'. ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

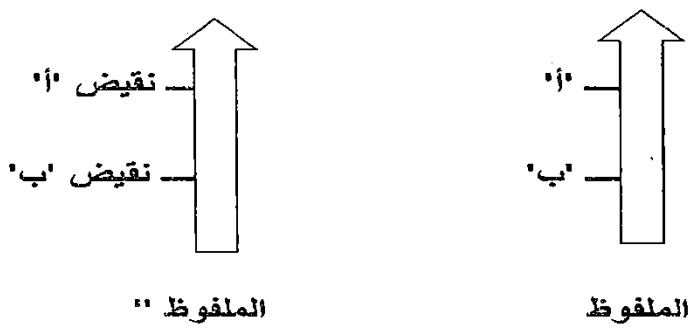

الملفوظ

الملفوظ ''

مثال ذلك:

- فاز الفريق بالرصيد الأعلى من النقاط، وبالبطولة أيضا.
- لم يفز الفريق بالرصيد الأعلى من النقاط، ولا بالبطولة.

فمن خلال هذين المثالين يتبين لنا أن فوز الفريق بأعلى رصيد من النقاط حجة تثبت نتيجة كونه فريقا ممتازا واستعد جيدا ويأتي ملفوظ " وبالبطولة أيضا" ليدعم الحجة المقدمة سلفا وليؤكد محتوى النتيجة. في مقابل ذلك نلاحظ أن فشل الفريق في الفوز بأعلى رصيد من النقاط حجة أقوى تبرهن على تخاذل لاعبيه، وتقاعسهم عن الاجتهاد والتدريب للحصول على البطولة. وهو ما يفسر لنا الإطناب Redundancy الذي قد يستشعره المخاطب عندما يصرح المتكلم بجملة من قبيل:

- لم يفز الفريق بالبطولة، ولا بالرصيد الأعلى من النقاط.

ووجه الإطناب في هذا المثال يتمثل في كون الحجة المقدمة في الملفوظ الثاني متضمنة أصلا في الملفوظ الأول، أي أنها تخرق تراتبية الحجج في السلم الحجاجي، مادام الحصول على أعلى رصيد من النقاط شرطا لازما للفوز بالبطولة.

♦ قانون النفي وملخصه أن الملفوظ إذا كان حجة لخدمة النتيجة 'ن'، فإن نفيه حجة لدعم نقيض النتيجة 'ن '. مثال ذلك:

- يبر زيد بوالديه، فهوبار
- لا يبر زيد بوالديه، فهوعاق.

فالملفوظ يتضمن حجة يبر زيد بوالديه تخدم النتيجة المصرح بها بار"، وبالمنطق نفسه فإن نفي الملفوظ " لا يبر زيد بوالديه " يقدم حجة لدعم نقيض النتيجة السابقة " فهو عاق"

قانون الخفض: يشير هذا القانون إلى أن النفي اللساني يدل على معنى أقل من "Moins que ". ويتيح هذا القانون تفسير بعض الاستعمالات التورية Emplois litotiques في الملفوظات المنفية، حيث يجري تلطيف القوة الدلالية للملفوظ المنفي. مثال:

- لم يفت الأوان بعد.
- هذا الفستان ليس قبيحا.
- أسلوب هذا التلميذ ليس رديئا.

ففي المثال الأول "لم يفت الأوان بعد يمكن أن نفهم أن المتكلم ترك التصريح بما يجول في خاطره فات الأوان" إلى ملفوظ أخر ملطف. وبالمثل فإن عبارة " هذا الفستان ليس قبيحا معناه أنه بشع لكن المتكلم أضرب عن التصريح بذلك إلى التلميح. والملاحظ أن قانون النفي يقترن أساسا بالملفوظات

من هذا المنطلق يتضح أن الموضع هو المبدأ المتواري خلف التسلسلات الحجاجية، والضامن للمرور من الحجة إلى النتيجة. مثال ذلك:

- عمل زيد الليل كله.
- من المحتمل أن تمطر.

ينتج عن ملفوظ من هذا الصنف الموضع الحجاجي التالي:

- زيد بحاجة إلى النوم.
- سأحمل المظلة

ومعناه أن انسجام الملفوظ يتأسس على ما يتضمن من مواضع حجاجية، وهي مواضع تلعب دور الضامن للانتقال من الحجة إلى النتيجة. لذلك يؤكد ديكرو أن الروابط والعوامل الحجاجية توجه التسلسل الحجاجي وجهة معينة بصرف النظر عن المحتوى الإخباري للملفوظ ؛ في حين تساعد المواضع الحجاجية على استنباط النتيجة الملائمة للملفوظ.

ويوضح أنسكو مبر أن للمواضع الحجاجية ثلاث خصائص هي: . إنها معتقدات شائعة في العشيرة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتكلم والمخاطب، ويفترض أن يشتركا فيها حتى قبل الانخراط في سيرورة الخطاب.

مثال ذلك بيت المتنبي:

- ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. فهذا الملفوظ يتألف من نتيجة "ما كل ما يتمنى المرء يدركه"، وحجة تدعمها تجري الرياح بما لا تشتهي السفن"، وهي حجة أضحت في حكم المعتقدات الشائعة وجرت على الألسن مجرى المثل، لأنها تعكس موضعا أو خبرة مشتركة بين العرب يعمد إليها الأفراد كلما توخوا التعبير عن فكرة جريان الأمور بما لا تشتهي النفس.
- إنها عامة، لأنها تصلح لوضعيات خطابية مختلفة، وسياقات كلامية متنوعة. وهو ما يتجلى من خلال بيت المتنبي إذ إن المتكلم يوظف موضعا، من هذا القبيل، حينما يلمح الشبه بين دلالة الموضع وبين السياق الكلامي.
- إنها ذات طابع تدرجي، لأنها تربط بين محمولين بعلاقة تدرجية أو بين سلمين حجاجيين، وإن كانت هذه الخاصية ليست إلزامية. مثال ذلك: لازم الطالب المكتبة، واجتهد في التحضير للامتحان، سينجح بامتياز. ففي هذا المثال نلاحظ أن الملفوظ يستبطن حجتين هما "لازم الطالب المكتبة" واجتهد في التحضير للامتحان تخدمان معا نتيجة واحدة وهي سينجح بامتياز، إلا أنهما تنتميان لسلمين حجاجيين متباينين كما يوضح الشكل التالي:

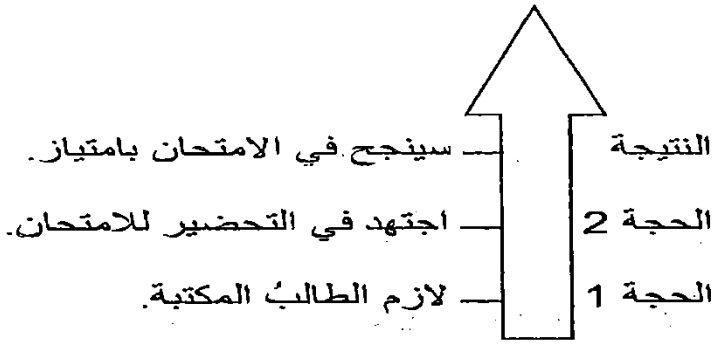

من المعلوم أن مفهوم السلالم الحجاجية .كما قدمته نظرية الحجاج في اللغة مع ديكرو وأنكسومبر– جاء ليلقي الضوء على العلاقة بين الحجج المنتمية لطبقة حجاجية واحدة من حيث قوتها وضعفها، وهي علاقة تتسم بخاصيتين هما:

- كل ملفوظ يرد في مرتبة ما من السلم يكون الملفوظ الذي يعلوه أقوى منه
- كل ملفوظ في السلم يؤدي إلى نتيجة معينة، فإنه يستلزم أن ما يعلوه يؤدي إلى النتيجة نفسها.

وأول سؤال يتبادر إلى الأذهان هو إلى أي حقل تنتمي نظرية المجموعات الدلالية؟ أالحقل الدلالي أم التداولي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تقتضي منا استحضار التمييز الذي جاء به ديكرو وأنسكومبر بين الجملة والملفوظ. وقد أوضحنا في المحور السابق وجه الاختلاف بينهما فالجملة عبارة عن معطى لساني، مجرد خارجة عن الاستعمال، لكنها قابلة للتحقق إنها بناء متوار من القيود المعجمية والدلالية والتركيبية والصواتية للغة. أما الملفوظ فيرادف ما أنتجه المتكلم عندما يعمد إلى الجملة، أي ما يحققه وينجزه خلال التلفظ أو التداول الكلامي. وقد ذكر ديكرو شرطين يحددان الملفوظ هما الانسجام والاستقلالية. ويترتب عن هذا التمييز الإقرار باختلاف الدلالة عن التداولية، إذ إن الأولى تبحث في الجملة، بينما تدرس الأخيرة معاني الملفوظات ضمن سياقات محددة.

من هذا المنطلق يمكن القول إن نظرية المجموعات الدلالية تؤلف بين الدلالة والتداول في الآن نفسه. إذ إنها تبحث في ما يعبر عنه، لهذا أولت كاريل عناية كبرى لدلالة الكلمات، والملفوظات مسلمة بأن الأخيرة لا تؤدي وظيفة تمثيل العالم لذلك لا تخضع لمعيار الصدق والكذب. إلا أنها في الوقت ذاته تعترف بأن ما عنه لا يعبر يتم بمعزل عن مختلف السياقات الكلامية. ومعناه أن الملفوظ عبارة عن ظاهرة خطابية بالدرجة الأولى، لا ينبغي أن تلتبس مع الانطباعات التي يحملها المتكلم حول محتوى الملفوظ. لهذا يمكن القول إن نهج ماريون كاريل جاء متساوقا مع سعي ديكرو لبناء تداولية مندمجة في الدلالة، تحمل على عاتقها تحليل الظواهر الدلالية والحجاجية المنبثة في الملفوظات والمصاحبة لإنتاجها.

والمبدأ الذي تتأسس عليه نظرية المجموعات الدلالية يتمثل في الاعتراف بأن الحجاج في جوهره يتأسس على الجمع بين ملفوظين أو جملتين من خلال رابط معياري Normatif، أو غير معياري Transgressif، كذلك التسليم بأن كل كلمة تثير في الأذهان مجموعة من الدلالات الملازمة لها. فعندما نتحدث عن الحيلة مثل في سياق كلامي معين، فإن ذلك يستدعي جملة الدلالات من التي تفرض نفسها، وتلح على المتكلم والمخاطب على حد السواء. غير أن هذه اللفظة لا يتضح معناها إلى ضمن سياق كلامي مخصوص، وهو سياق يبرز لنا طبيعة المجموعة الدلالية التي تنتمي إليها اللفظة، على اعتبار أن المدلول يختلف من سياق كلامي لآخر، ومن مجموعة دلالية لأخرى. ويمكن أن نسوق المثال التالي لنوضح جوهر نظرية الحقول الدلالية:

- وإنما ضربت لك هذا المثل لتعلم أن بعض الحيلة مهلكة للمحتال.
- ففي هذا المثال نلاحظ أن لفظ الحيلة يرتبط بالهلاك ضمن سياق كلامي مخصوص، وهو ما يمكن أن نصوغه على النحو التالي:
- بعض الحيلة إذاً مهلكة للمحتال.

أما في سياق آخر فترتبط الحيلة بالدهاء الذي يحمل الفعل إلى خاتمته السعيدة، دون أن يضر بصاحبه، كما في المثال التالي:

- والعاقل هو الذي يحتا للأمر قبل تمامه ووقوعه.

التي تعني:

- المحتال للأمر قبل تمامه ووقوعه إذاً عاقل.

لذلك يمكن القول إن الحيلة تنتمي لمجموعتين دلاليتين مختلفتين، ولا سبيل إلى إدراك هذا الاختلاف إلا بالعودة إلى السياق الكلامي الذي أنتج فيه الملفوظ.

الهوامش:

[1] دي سوسير محاضرات في علم اللسان العام ترجمة عبد القادر قنيني، مراجعة أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق، 1987، ص 26. وفي ما يلي النص كما ورد في:

tique générale-Cours de linguis

La langue est un système de signes exprimant des idées, et par là, comparable à l'écriture, à l'alphabet des sourds-muets, aux formes de politesse, aux signaux militaires, etc. Elle est seulement le plus important de ces systèmes. On peut concevoirune science qui étudie la vie des signes au sein de la vie sociale; [i]nous la nommerons sémiologie [1]. Elle nous apprendrait en quoi consistent les signes, quelles lois les régissent. Puisqu'elle n'existe pas encore, on ne peut dire ce qu'elle sera; mais elle a droit à l'existence, sa place est déterminée d'avance. La linguistique n'est qu'une partie de cette science générale, les loisque découvrira la sémiologie seront applicables à la linguistique [i] La tâche du linguiste est de définir ce qui fait de la langue un système spécial dans l'ensemble des faits sémiologiques. >> De Saussure Ferdinand «Cours de linguistique générale», Payot, 1916, p. 33-34. Synthèse éditée par ses élèves C. Bally et A. Sechehaye à partir des notes du cours donné entre 1906 et 1911 à l'université de Genève